المحاضرة الثانية

مبدأ الحيطة و تقييم الأثر البيئي:

يعتبر مبدأ الحيطة بعدا جديدا لحماية بيئة من أخطار المحيطة بها و يتم إعماله عند عدم ثبوت اليقين العلمي. و عند عدم تحقق هذا المبدأ يستبعد و يتم إعمال مبدأ آخر و هو مبدأ تقييم الأثر البيئي الذي يقوم على اليقين العلمي للآثار و النتائج البيئية التي قد تقع هذا ما سيتم بيانه من خلال ما يلي :

-مبدأ الحيطة :

ظهر هذا المبدأ على خلفية قمة ريو ديجانيرو في سنة 1992 تحديدا ضمن المبدأ 15، بحيث يوحي هذا المبدأ على أنه لا يحتج بافتقار إلى اليقين العلمي كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير احتياطية لحماية البيئة المشرع الجزائري نص على هذا المبدأ من خلال المادة الثالثة من القانون (10/03) على أنه :" الذي يجب بمقتضاه، ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية و التقنية المالية ، سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية و المتناسبة ، للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة ، و يكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة."

إذا بموجب هذا المبدأ يتعين على دول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك أي تدهور بي ئي حتى في غياب اليقين العلمي القاطع حول آثار أنشطة مزمع القيام بها لذا يظهر جليا أن

مبدأ الحيطة يسعى لمنع ضرر اللذي يستعصي على المعرفة العلمية على أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره أو نتائجه على البيئة إذا وقع، أي أن يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر.

-مبدأ تقييم الأثر البيئي :

جاء هذا المبدأ في المبدأ 17 من قمة ريو والتي نصت على أنه :" يضطلع بتقييم الأثر البيئي، كأداة وطنية، للأنشطة المقترحة التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة، والتي تكون مرهونة بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة." كما تناول المشرع هذا المبدأ في المادة الثالثة من قانون (10/03)على أنه :" يكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة و بتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف." ومن هنا يمكن القول أن هذا المبدأ يهدف إلى حماية البيئة و منع إلحاق الضرر بها عن طريق استخدام آليات ملائمة وقائية قبل الشروع في إعداد مخطط أو ان يكون مشروع معين و بتالي فهي آليات استباقية عن إصلاح أو الردع كآليات لاحقة يمكن استعمالها بعد تعرض البيئة لأضرار محققة و من تطبيقات هذا المبدأ نجد :

- دراسة مدى تأثير على البيئة :

هذا التطبيق أورده المشرع في نص المادة 15 المذكورة أعلاه .

إذ تكون هناك دراسة على مدى تأثير على البيئة كإجراء إداري قبلي بناء عليه يمكن منح الترخيص من عدمه هذه الدراسة تهدف إلى معرفة تقدير الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على التوازن البيئي وكذا على إطار ونوعية معيشة الإنسان.

- تحديد المقاييس البيئية:

لا يختلف هذا التطبيق عن سابقه في حماية البيئة وتقليل الأضرار إذا تقوم الدولة بتحديد مقاييس البيئة وضبط القيم القصوى ومستوى إنذار فيما يتعلق بالهواء والماء وما في الأرض وكذا حراسة هذه المستقبلية وفي هذا المرسوم التنفيذي (06/02) الذي يوضح الحدود والمستويات القصوى لطرح بعض الموارد الملوثة ويتم ذلك بتحديد خصائصها الفيزيائية والكيميائية والعتبة التي لا تتجاوزها.